

الضممة للمخبر عنه، فيقول: «إنه أقوى حظا في الحديث من المفعولات والمجرورات، فلما كان حظه من الخبر أقوى كان أولى الحركات به أقواها، وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس، وموجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر عنه، ليتشاكل اللفظ المقول والمعنى المعقول (١)».

فهو كما ترى يربط دلالة الاعراب بقضية اللفظ والمعنى.

موقع الاعراب:

ويفسر أبو القاسم وقوع الاعراب هذا الموقع من الكلمة بقوله: «إن الاعراب دليل على المعانى التى تلحق الاسم نحو كونه فاعلا أو مفعولا وغير ذلك، وتلك المعانى لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه، فوجب ألا يتقدم الاعراب الاسم ولا يتوسطه في الوجود (٢)».

وهو قول ذكره الزجاجي، وعزاه إلى بعض المتقدمين (٣) بين آراء متعددة، رغب عنها السهيلي، وارتضى منها ما قدمناه له.

الاعراب أصل في الأسماء وحدها:

والسهيلي بصري المذهب عندما قال بأصالة الاعراب في الأسماء وحدها دون الأفعال، فقد رتب على دلالة الفعل، وهو أنه يدل على أن الاسم بعده مخبر به عنه، وجوب بنائه فقال: ومن ثم وجب أن يبنى كما تبنى الحروف لمضارعتها لها، من حيث دل على معنى في غيره (٤)، ولما كان المضارع خارجا عن هذا الأصل قال: «وإنما أعرب المضارع الذى في أوله الزوائد، لأنه تضمن معنى الاسم، إذ

(١) م.ن ٤٠٦

(٢) م.ن ٨٢

(٣) الايضاح ٧٦

(٤) النتائج ٦٨